

دور الدولة في التقنين والتشريع:

سبق ذكر ما يتعلق بالاجتهاد الفردي واطهار الاحكام كحق لكل فرد من الامة، إذا توفرت فيه شروط المجتهد. كما عرضنا أن الاجتهاد يصبح ملزما إن قام الامام بسنه قانونا أي أمرا ملزما في الدولة، حيث أنه لما كان الامام مكلما بتسيير أعماله وممارسات الحكومة وسياسة الدولة وفق أحكام الشرع، فانه من الضروري لذلك أن يقوم الامام كراع للامة بإعلان تلك الاحكام التي تلزم الدولة في رعايتها لشئون الامة. ووضع هذه الاحكام موضع التنفيذ في حياة الامة وفي سياسة الحكومة. فضلا عن ذلك، فانه يجب على الامام الزام الرعية بما أوجب الشرع وأن يمنع كل ما حرم الشرع، وهذا لا يتأتى الا بأن تسن الاحكام ذات العلاقة بذلك كقوانين ملزمة تنفذ بها الدولة في ممارساتها، وترعى وفقها شئون الامة. ولهذا كان من الضروري أن يكون للإمام الحق في سن قوانين تشريعية مستبطة من الأدلة الشرعية باجتهادات الفقهاء أو باجتهاده اذا توفرت له صفة الاجتهاد، وأن يسن ويلزم بقوانين وأحكام اجرائية لرعاية الشئون بحسب المصلحة.

أضف الى ذلك، أن تفاوت دلالات النصوص الشرعية، وتفاوت ادراك المجتهدين تبعاً لذلك، أدى الى ظهور مذاهب واستنباطات متعددة للفقهاء والمجتهدين للحكم الواحد، ففقهاء المالكية والشافعية يرون، مثلاً، قصر زكاة الاموال الزراعية على الاقوات من الحبوب كالقمح والشعير وعلى التمر والزبيب لورود نص عليها فقط من السنة دون غيرها، في حين يرى فقهاء الأحناف أن في كل ما أخرجت الأرض زكاة لعموم قوله تعالى {وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ} ولهذا فان الامام بحاجة الى أن يتبنى حكماً في هذه المسألة عند جباية الدولة لأموال الزكاة. وفي القصاص يرى بعض الفقهاء عدم وقوعه بين المسلم والكافر مطلقاً بينما يرى البعض الآخر وقوع القصاص بين المسلم والكافر الذمي، الى غير ذلك من أمثلة تستدعي تبني الامام حكماً محدداً بعينه لتسيير أعمال الدولة وسياسة الرعية وفقه، ولهذا فان للإمام أن يسن قوانين تشريعية تبنيها من الشريعة لا ابتداء، كحق يمكنه مزاولته بهدف تمكينه من القيام بواجباته في تنفيذ أحكام الاسلام ورعاية شئون الامة.

وهذه القوانين ان كانت أحكاماً شرعية يراد اقراؤها كقوانين تشريعية في الدولة، فينبغي لذلك ان تؤخذ من مصادر الشريعة فقط، كما سبق بيانه، ولا يجوز بحال أخذها من غيرها، ولذا فان الامام عندما يسن القانون التشريعي في الدولة، انما يتبنى بذلك أحكاماً شرعية، إما تقليداً لاحد المجتهدين في ذلك اذا ظهر له قوة أدلته وحجته، أو باجتهاده ان كان أهلاً للاجتهاد، وليس للإمام مطلقاً في كل حال أن يتدئ أحكاماً تشريعية من عنده أو غير مستبطة ومستقاة من مصادر الشرع لتحريم الله عز وجل الجازم ونفيه الصريح عن التحاكم الى غير شرع الاسلام. أما ان كانت القوانين أحكاماً اجرائية فيراعي عدم مخالفتها للشرع في هذه الحالة.

والدليل الشرعي على أن الامام الحق في الزام الرعية بقوانين اجرائية لا تخالف الشريعة أو بقوانين تشريعية مستبطة من مصادر الشرع ثابت بإجماع الصحابة، حيث أن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم كانوا يعملون الى سن أحكام

وإنني أوصي أحكام شرعية للعمل بما كلفاء للمسلمين والزمو ولا تم وقضائهم تبنيها لمعالجة شئون الرعية، فقد
 ساوى أبو بكر رضي الله عنه في سياسة توزيع العطاء بين المسلمين بينما فرق عمر في توزيعه بحسب أسبقية الأفراد في الجهاد
 وحسب قربانهم من الرسول صلى الله عليه وسلم روى القاضي أبو يوسف في كتاب الخراج قال: لما جاءت عمر بن الخطاب رضي الله عنه الفتح
 وجاءت الأموال قال إن أبا بكر رضي الله عنه رأى في هذا المال رأيا ولي فيه رأي آخر لا أجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن
 قاتل معه ... وجمع أناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما ترون ... قالوا اصنع ما رأيت فانك إن شاء الله موفق.
 كما سن عمر قانونا بموقف الأراضي المفتوحة في سواد العراق على بيت مال المسلمين استبطا من قوله صلى الله عليه وسلم في
 سورة الحشر {وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ} وأقر عدم توزيعها على
 جيش الفاتحين بخلاف ما كان عليه العمل في عهد أبي بكر رضي الله عنه، وقال أبو يوسف «فقالوا جميعا: الرأي رأيك ونعم ما
 قلت ورأيت، أن لم تشحن هذه الثغور وهذه المدن بالرجال وتجري عليهم ما يتقون به رجوع أهل الكفر إلى مدغم».
 ومن الشواهد كذلك في سيرة الخلفاء الراشدين ما سنه عثمان رضي الله عنه من كتابة المصاحف بلغة قريش
 وإحراق ما عداها من مصاحف الأمصار لدفع الضرر الناجم عن الاختلاف في القراءات بناء على القاعدة الشرعية
 بدفع الضرر، وأيضا ما سنه علي رضي الله عنه بأن الفتنة الباغية على الإمام لا تسمى أموالها ولا يجهز على جرحها. ولذا يقول
 عمر بن عبد العزيز رحمه الله رضي الله عنه «يسن للناس من أقضية بحسب ما أحدثوا» أي أن للإمام أن يسن أحكاما وقوانين بحسب
 ما يستحدث من أحوال الناس والمجتمع.

ويترب على سن الإمام قانونا الزام الرعية والولاية بالعمل به من باب وجوب طاعة الإمام، حيث أنه مع كون الشرع
 جعل الاجتهاد حقا لكل مسلم، وجعل الحكم الشرعي المستبط من الاجتهاد يقتصر الالتزام به على المجتهد الذي
 استبطه وعلى المقلدين له في الحكم، ولا يكون الالتزام لذلك عاما للامة، إلا أن الشرع جعل تبني الإمام اجتهادا معينا
 - سواء استبطه بنفسه أم قلده غيره من المجتهدين - وسنه كقانون للدولة - ملزما للرعية، وجعل العمل بهذا الاجتهاد
 في هذه الحالة وحدها واجبا على الرعية وذلك من باب طاعة ولاية الأمور الثابتة بقوله تعالى {أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا
 الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ}، وقال عليه الصلاة والسلام «من يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني»
 (٢). كما ثبت من إجماع الصحابة طاعتهم للإمام والخليفة في ما يسنه كقوانين باجتهاده، نحو قبولهم ضرب الخراج
 على الأراضي المفتوحة، وقبولهم ما ألزم به الخليفة عثمان من كتابة المصاحف بلغة قريش، وغير ذلك.

دلت نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الامة أن ولي الأمر وإمام الصلاة والحاكم وأمير الحرب وعامل الصدقة
 يطاع في مواضع الاجتهاد وليس عليه أن يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد بل عليهم طاعته في ذلك، وترك رأيهم لرأيه
 فإن مصلحة الجماعة والائتلاف، ومفسدة الفرقة والاختلاف أعظم من أمر المسائل الجزئية.

والخلاصة أن الاجتهاد في اظهار الاحكام من مصادر الشريعة حق لكل مسلم توفرت له شروط
 الاجتهاد، والاجتهاد فرض كفاية على الامة وللإمام أن يتبنى من اجتهادات المجتهدين ويسنها كقوانين تشريعية

دولة فيما يحتاج اليه لرعاية شئون" الامة والدولة، وتجب طاعة الرعية له في العمل بتلك القوانين مع جواز مخالفة اجتهادهم اجتهاد الامام وكون رأيهم بخلاف رأيه، لما ثبت من سنة الخلفاء الراشدين واجماع الصحابة رضي الله عنهم ضوابط تبني الاحكام الشرعية:

جاءت الشريعة الاسلامية بأحكام تعالج مشكلة الحكم والتشريع في المجتمعات الانسانية معالجة واقعية فلم تفترض الشريعة افتراضات غير عملية كفكرة فصل السلطات لمنع الاستبداد ثم محاولة ترقيع ذلك بالتشريعات التي تميز التداخل بين السلطات وتسمح بنقض قرارات بعضها البعض كما يحصل في النظام الليبرالي الغربي، ولم تمنح الشريعة كذلك الحكام سلطات مطلقة تجعل الحاكم فوق المحاسبة والنقد وما ينجم عن ذلك من امتحان للامة وأفرادها وضياع حقوقهم كما يحصل في الأنظمة الشمولية، وانما عالج الاسلام مشكلة الحكم بما يتفق مع واقعها.

ومع التأكيد على ما سبق، فان الشارع راعى واقع كون الامام شخصا غير معصوم، قد يأتي منه، عند ضعف الوازع الديني، ما يؤدي الى الاستبداد أو الاخلال بمهام عمله المتعلقة بتنفيذ الشرع، مستغلا في ذلك الصلاحيات الواسعة المخولة له. ولهذا جاء الاسلام بأحكام وضوابط شرعية تعالج هذا الواقع وتحول دون حصول اساءة التطبيق من الامام عند تبني الاحكام وسن القوانين، وتضمن سير الدولة والامة ضمن الاطار الشرعي. ويمكن ابراز أهم هذه الضوابط فيما يلي:

أولا: حسم الشريعة للمسائل التشريعية في المجتمعات الانسانية.

ثانيا: وجوب التقيد بالشرع في تبني الاحكام وسن القوانين.

ثالثا: قصر مجالات سن القوانين التشريعية على رعاية الشئون وأعمال الحكم الضرورية للدولة دون غيرها.

رابعا: قصر مجالات القوانين الاجرائية على تنظيم المباحات واقامة فروض الكفاية في مجالات مخصوصة فقط.

خامسا: الشورى وخضوع الدولة لمحاسبة الامة فيما يتعلق بسن القوانين وتبني الاحكام.

سادسا: مهمة القضاء الشرعي على حق الامام في التبني.

أولا: حسم الشريعة للمسائل التشريعية في المجتمعات الانسانية:

جاءت الشريعة بأحكام تنظم حياة الانسان في كافة جوانبها فالمصادر الشرعية تحوي قوانين شرعية لكافة افعال العباد، ولهذا فان الدولة الاسلامية تتميز عن سائر الدول الوضعية بأن الحاكم عندما يضع قانونا تشريعا، انما يضعه ابتداء لا ابتداء، حيث أن الحاكم انما يقضي احكاما من الادلة الشرعية ويضعها موضع التنفيذ دون أن يكون منشئ لها ابتداء، وبالتالي فان صلاحيات الامام في سن القوانين ليست مطلقة كما هي الحال في النظام الغربي من جعل التشريع حقا مطلقا لممثلي الشعب.

ولهذا فان مسألة التشريع تعد مسألة محسومة سلفا في النظام السياسي الاسلامي، فلا مجال للإمام أن ينظر في وضع عقوبات جنائية للجرائم الكبرى نحو القتل، أو السرقة، أو قطع الطريق، أو الاعتداء على الاعراض، لكون الشريعة جاءت بأحكام الحدود والقصاص كعقوبات للجرائم التي يترتب عليها فقدان الضروريات الانسانية من النفوس أو

والأول أو الأعراف، ولا مجال، كذلك، للنظر في جعل الملكية في الدولة ملكية عامة أو تركها فردية لأن الشريعة ظهرت أحكاماً تفصيلية تحدد ما يجوز تملكه من قبل الأفراد وما ينبغي أن يكون من المرافق العامة للجماعة يشتركون فيها جميعاً. وفي التنظيم الاجتماعي لعلاقة الرجل بالمرأة حددت الشريعة أحكام الزواج والطلاق والحضانة والنفقة وغير ذلك. وفي المعاملات حددت الشريعة المعاملات الجائزة من بيع وغيرها وحددت المعاملات المحرمة كالربا والقمار ووضعت أحكاماً تفصيلية تحدد صحة أو فساد العقود والمعاملات أو بطلانها وشروط ذلك وموانعه، ولهذا لا مجال للنظر في وضع تشريعات منشئة لكل ذلك، بخلاف الأنظمة الوضعية التي لا يستند التشريع فيها إلى قواعد وأحكام ثابتة مما قد يؤدي إلى استغلال سلطة التشريع لتبرير استبداد الحكام، أو تركيز سلطة أفراد أو طبقة معينة في الحكم.

ثانياً: وجوب التقيد بالشرع:

كما أُلزم الشارع الإمام والأمة بالتقيد والخضوع الكامل للشرع الإسلامي وذلك من منطلق سيادة الشرع في الدولة الإسلامية، وجعل الخروج على ذلك كفراً أو فسقاً أو ظلماً بحسب حال فاعله قال عز وجل {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} وقال سبحانه وتعالى {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} كما نفى تعالى الإيمان عن من لم يحكم بما أنزل الله ويحكم شرعه في كل نازلة، قال ﷺ {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحْكُمُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ} لا يجذوا في أنفسهم خراجاً بما قضيت وتسلموا تسليماً} وقال رسول الله عليه ﷺ «على المسلم السمع والطاعة فيما أحب أو كره إلا أن يؤمر بمعصية فمن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة».

ولهذا فإن الإمام ملزم بالتقيد بالشرع في كل أمر عند سن القانون والأحكام في الدولة فلا يجوز له مطلقاً تبني تشريعاً من غير الأدلة الشرعية لأن التبني من غير الأدلة الشرعية يعد تبنياً من غير الإسلام فيكون بذلك من الحكم بغير ما أنزل الله وبعد مخالفة للشرع. كما أن طاعة الأمة للإمام مقيدة بالتزامه بالشرع وعدم الخروج عليه، نص البيعة التي يبايع عليها الإمام تلزمه بالتباعد الشريعة الإسلامية إذ أنها بيعة على الحكم بالكتاب والسنة فلا يحل للإمام المخالفة لها أو الخروج عليها بتبني ما يخالف الشرع. ولهذا فإن سيادة الشرع في الدولة الإسلامية تعتبر ضماناً لمنع الاستبداد السياسي واستغلال التشريع كأداة للسيطرة السياسية.

ثالثاً: قصر مجالات القوانين التشريعية على ما كان ضرورياً لعمل الدولة:

سبق أن أوضحنا أن القوانين التشريعية هي القوانين التي تعالج أفعال العباد وتدل على حكم الفعل الإنساني من حيث الوجوب أو الإباحة أو الحرمة أو غير ذلك، ولما كان الإمام ملزم بتسيير أعماله وفق أحكام الشرع، وتسيير الأعمال بحسب الأحكام الشرعية يقتضي أن يتبنى الإمام أحكاماً معينة في المسائل الاجتهادية، والتي تفاوتت فيها الأفهام خطاب الشارع الوارد في الأدلة الشرعية، ظهرت الحاجة إلى التبني وصار للإمام الحق في أن يتبنى أحكاماً وقوانيناً شرعية يباشر الحكم ورعاية الشئون بحسبها. وذلك التبني قد يكون واجباً على الإمام في الأحوال التي لا يستطيع أن يقوم بشئون الحكم أو رعاية شئون الدولة إلا عند تبنيه حكماً معيناً فيها، مثل ما يتعلق بوحدة الدولة

مع الزكاة أو فرض الخراج وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية وما شابه ذلك. ويكون التنبئ واجبا، كذلك، لكل حكم ثبت بالنص وأجمع عليه المسلمون كوجوب الجهاد وإباحة البيع وتحريم الربا وحرمة الزنا ونحو ذلك. أما إذا تمكن الخليفة من رعاية الشئون وفق أحكام الشريعة دون أن يتنبئ حكما معينا في ذلك فإن التنبئ يكون جائزا له في هذه الحالة وليس واجبا عليه، وذلك كالعقوبات التعزيرية مثلا حيث ليس ضروريا أن يتنبئ عقوبة محددة لها، وله ترك تحديد العقاب لقضاة الحسبة، إذ أن الأصل في التنبئ أنه مباح إلا إذا كانت رعاية الشئون الواجبة لا تتم إلا بالتنبئ فيفعل ذلك حينئذ للحاجة إليه. أضف إلى ذلك، أن كثرة التنبئ في الأحكام الاجتهادية تؤدي إلى تقييد الاجتهاد في المسائل المتنبئ فيها وفي ذلك أضعاف للفكر والنظر ممن يباط بهم تنفيذ هذه المسائل من قضاة وولاة وموظفين.

أما الأمور التي لا يرتبط تنفيذها بالدولة ويقتصر دور الدولة فيها على الإشراف العام نحو أمور العقائد والعبادات التي اختلفت فيها اجتهادات العلماء والفقهاء، والتي هي علاقة الإنسان بخالقه تعالى. ولا يترتب عليها أحكاما جماعية فلا توجد حاجة للتنبئ من قبل الدولة فيها. فواقع العقائد والعبادات إنما علاقة بين الإنسان وخالقه تعالى، ولا ترتبط بالغير مما يجعل التنبئ فيها من قبل الدولة تبعا لغير حاجة، بالإضافة إلى ذلك، يؤدي التنبئ في الآراء الإسلامية المختلفة في أحكام العبادات والعقائد إلى الإكراه في الدين في الأمور المختلفة بين المسلمين، مما يؤدي إلى الحرج بين المسلمين ويحدث فتنة بينهم، كما ظهر من حوادث التاريخ عندما تنبئ المأمون فتنة خلق القرآن وما ظهر من تنازع بين المسلمين فيها أدى إلى تكفير بعضهم بعضا، وفي هذا ضرر وتفرق لوحدة الأمة. وكل ما يؤدي إلى الضرر والفرقة فهو محرم شرعا. ولهذا فإن الأصل أنه ليس للإمام أن يتنبئ ويلزم المسلمين في أحكام العبادات والعقائد المختلف فيها بين المسلمين، منعا للحرج عنهم، ومنعا لتفريق المسلمين ولعدم الحاجة إلى ذلك لرعاية الشئون.

ويستثنى من ذلك العبادات التي تقتضي رعاية الشئون التنبئ فيها كجمع أموال الزكاة، ودخول شهر الصوم، وتحديد الأعياد الإسلامية لكن هذا التنبئ يكون مع ذلك الاستثناء من القاعدة الثابتة بأن لا يتنبئ الإمام ولا يسن قانونا تشريعا إلا في ما ثبت بالنص الشرعي وأجمع عليه المسلمون أو عندما لا يمكن رعاية الشئون الواجبة إلا به فيصبح التنبئ حينئذ فرضا.

رابعاً: قصر مجالات القوانين الاجرائية على مجالات مخصوصة:

لقد سبق أن بينا أن واقع القوانين الاجرائية هو الانظمة والأحكام ذات العلاقة بالوسائل والأساليب المطلوبة لتنفيذ الحكم الشرعي أو بعبارة أخرى هي الإلزام أو المنع من مباح معين بعد وسيلة أو أسلوبا متعلقا بالحكم الشرعي. ولقد ذكرنا أن للإمام تنبئ ذلك بحسب المصلحة مع اشتراط عدم مخالفة الشرع.

وبالنظر في الأحكام الشرعية التي تتطلب قوانين اجرائية في الدولة نجد أن هذه تقتصر على أوضاع مخصوصة منوط اقامتها بالدولة وتشمل أمرين هي:

١ - إقامة فروض الكفاية المنوطة بالدولة.

٢ - تنظيم الملكية العامة ومرافق الجماعة، وتنظيم الشؤون الادارية الخاصة بالدولة.

أما فروض الكفاية فانه يجب على المسلمين بوصفهم جماعة اقامتها وبأنمو جميعا أن لم يقيموها وان اقامها البعض سقط عن الباقيين، ومثال هذه الفروض: والانفاق على ذوي الحاجة وابن السبيل والمساكين ممن لا يجدون عائلا ولا نفقة، ونحو ذلك، فان كان اقامة هذه الفروض يتعلق بتنظيم الدولة فان للإمام ان يضع قانونا اجرائيا لتنظيم ذلك أما من حيث تنظيم المباحات فان المباح المؤدي الى ضرر ممنوع شرعا. كما ثبت من قول رسول الله «لا ضرر ولا ضرار» وثبت بإجماع الصحابة الزام عثمان رضي الله عنه الرعية بقراءة قریش للمصحف دفعا للضرر وفرقة المسلمين كما سبق بيانه. كما أن المباح المؤدي الى حرام يكون حراما حيث اتفق الفقهاء على سد الذريعة التي توصل الى حرام وأن الوسيلة الى حرام محرمة، ولهذا يجوز للدولة التدخل في وضع قانون اجرائي في ذلك. كمثلا حرمت الشريعة صناعة الخمر، فيجوز للدولة أن تضع قوانين اجرائية تحدد من خلالها شروط صناعة الادوية أو المنتجات الصناعية التي يدخل الكحول في تركيبها حتى لا يندمج عن ذلك تصنيع للخمر المحرم صنعها وهكذا.

أما من حيث تنظيم المباحات الخاصة بشؤون الدولة فان للإمام، بوصفه المسئول عن موظفي الدولة والجيش، أن يس قانونا اجرائيا للأساليب والوسائل المناسبة لذلك ويلزم بما من يتعلق بهم ذلك، فله أن يحدد تفصيل أعمال موظفي الدولة، وأن يضع تشكيلا معيناً للجيش ويلزم به. وقد ثبت منع الرسول عليه عليه السلام عماله على الزكاة من قبول الهدايا، كما ثبت فعل الخلفاء الراشدين بالزام ولائهم وعمالهم على الامصار

كما أن المرافق العامة والملكية العامة للجماعة تستدعي تدخل الدولة حتى لا يختص افراد دون غيرهم بالاستئثار بها فالطرق مثلا من مرافق الجماعة ويحتاج المرور بها الى تنظيم للإمام أن يس قانونا للمرور يحدد كيفية السير والاشارات الضونية كوسائل لذلك، والملكية العامة نحو مناجم المعادن والاحراش والغابات والانهار الجارية ومجرى السيل كلها يستدعي تنظيم الانتفاع بها وسائل معينة. وقد ثبت أن الرسول عليه الصلاة والسلام نظم توزيع مياه مجرى السيل، وجعل مناجم المعادن التي لا تنقطع والماء والكلاء والنار شراكة بين المسلمين، وثبت أن عمر رضي الله عنه منع في جمع الصحابة استخدام مراعى معينة وجعلها لرعاية خيل الجهاد مما يدل على للدولة التدخل في تنظيم المرافق والملكية العامة بوضع القوانين الاجرائية المناسبة لذلك وهكذا.

يتضح مما سبق أنه ليس للدولة التدخل بالمنع والالزام بإصدار قوانين اجرائية للأساليب والوسائل في غير الاحوال السابق ذكرها، حيث أن الاستقراء للأدلة الشرعية يدل على قصر التدخل في هذه الأمور فقط دون غيرها في التبني. وعليه فليس للدولة، مثلا، سن قانون اجرائي يمنع تعدد الزوجات أو الطلاق أو يمنع نكاح المسلم للمسلمة بسبب الانساب القبلي أو الاقليمي، لان ذلك كله خارج عن مجال القوانين الاجرائية من فروض كفاية وتنظيم المباحات، فيكون في حقيقته تحريم لما أحل الله.

ومما سبق يظهر أن القوانين الاجرائية قد قيدت بعدم مخالفة الشريعة بحال حيث لا يجوز اتخاذ قانون اجرائي أو

مخالف للشرع، كما فصل الشارع المجالات التي يجوز سن القانون الاجرائي فيها وهي اقامة فروض الكفاية لتنظيم المباحات الخاصة بالدولة.

خامساً: الشورى وخضوع الدولة لمحاسبة الامة فيما يتعلق بسن القوانين وتبني الاحكام:

ومن الضمانات التي أقرها الشارع، للتأكد من انضباط التشريع في المجتمع الاسلامي ضمانة سابقة لتبني التشريعات وضمانة لاحقة له. أما الضمانة السابقة فتتمثل في حرص الشريعة الاسلامية على اقرار مبدأ الشورى الاسلامي مصداقاً لقوله تعالى {وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ} حيث جعل الاسلام الشورى وسيلة لتوجه أعمال الحاكم وغير ضمانة لعدم احداث تشريعات مخالفة للشرع. وقد أقر الصحابة رضوان الله عليهم مبدأ الشورى في مثل هذه المسائل فقام عمر رضي الله عنه بمشاوره الصحابة فيما يتعلق بوقف الاراضي الخراجية والتزام الحاكم المسلم بالشورى في هذه الامور يضمن له رضا المسلمين عما يصدره من قرارات ويتمكن بالتالي من الحصول على الدعم الكافي لحسن تطبيق الانظمة في المجتمع الاسلامي، ويعمل دون ذلك فجوة أو جفوة بين الحاكم والمحكوم مما يعمق المشاركة السياسية لأفراد الامة في النظام السياسي الاسلامي.

أما الضمانة اللاحقة فتتعلق بحق الامة في محاسبة الامام انطلاقاً من واجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مصداقاً لقوله تعالى {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ}، فعلى الامة المسلمة تقع مسؤولية التأكد من حسن تطبيق الاسلام ومراقبة انحراف الحاكم عن الشرع الاسلامي فقد أوجب عليها الشرع انكار المنكر.

ومن الضمانات الاساسية التي أقرها الاسلام الرجوع الى الشرع الاسلامي متمثلاً في القضاء الشرعي عند حدوث نزاع بين الحاكم والمحكوم فيما يتعلق بمخالفة التشريعات المقتضية للشرعية أو تجاوز الامام ما حول من صلاحيات في ذلك مصداقاً لقوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} فالرد إلى الله وإلى الرسول هو الرد إلى كتاب الله تعالى وسنة نبيه والقضاء الشرعي هو المخبر عن حكم الله ورسوله على وجه الالتزام وقد أشار الفقهاء إلى الجهة المنوط بها التأكد من شرعية القوانين وهي محكمة المظالم النظر فيما عجز عنه الناظرون من الحسبة في المصالح العامة، كالمجاهرة بمنكر ضعف عن دفعه والتعدي في طريق عجز عن منعه والتحيف في حق لم يقدر على رده فياخذهم بحق الله، ولهذا يتولى قاضي المظالم صلاحية القضاء على أولي الامر ومن يبدعهم السلطان في المجتمع الاسلامي بمراقبة ايثاق سن التشريعات عن الاسلام وعدم احداث أنظمة تخالف الاسلام مطلقاً.

الأسبوع الخامس

طرق استنباط واظهار الاحكام الشرعية: